

إضاءات 03



الأمريكتان تثبتان أن الابتكار في إدارة الضمان الاجتماعي محرّك للتغيير المجتمعي الإيجابي

يبحث تقرير جديد للإيسا بشأن التطورات والاتجاهات الإقليمية بعنوان «الأمريكتان: النهج الاستراتيجية لتحسين الضمان الاجتماعي» بحثاً وثيقاً في الموضوعات الأساسية لتوسيع التغطية والتميز في إدارة الضمان الاجتماعي والآثار الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية للضمان الاجتماعي. وثمة نتيجة رئيسية خلص إليها التقرير ألا وهي أن التميز في الإدارة في الإقليم عبارة عن متطلب مسبق لنجاح الجهود الرامية إلى توسيع التغطية دعماً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد صيغ هذا التقرير ليقدم إلى المنتدى الإقليمي للضمان الاجتماعي للأمريكتين والذي سوف ينعقد في مدينة مكسيكو في الفترة 11-13 نيسان/أبريل 2016 وهو يبحث في المنجزات التي تحققت والتحديات التي ما زالت قائمة في مختلف أنحاء الإقليم من حيث تصميم برامج الضمان الاجتماعي الكافية والمستدامة وتمويلها وتقديمها.

ورغم التنوع الذي يمتاز به الإقليم من حيث مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديموغرافية، ثمة عدد من الاتجاهات المشتركة بين غالبية بلدان الإقليم. وهناك تحديات كامنة وراء هذه الاتجاهات التي تدفع بها العديد من إدارات الضمان الاجتماعي الوطنية في الإقليم وأيضاً صانعو السياسات قُدماً علماً أن الاستجابة إلى هذه التحديات إنّما تقدم دروساً مهمّة لبلدان الأمريكيتين وغيرها. وتواصل بلدان الأمريكيتين في قيادة الطريق في العديد من المجالات المهمة بالإضافة إلى إضفاء ميزة واضحة على الإقليم بفضل ما تمتلكه من ابتكارية في مجال الضمان الاجتماعي.

وينظر التقرير في عدد من تحديات السياسات المرتبطة ببعضها البعض بالنسبة للتوسع المستدام في الضمان الاجتماعي من خلال بحثه في البراهين الأخيرة التي شهدتها الإقليم. وتشير إحدى النتائج الرئيسية تشير إلى أن التمويل المستقر والمنصف للتدابير المتواصلة لتوسيع التغطية يتطلب دعماً سياسياً يعتمد، في جزء كبير منه، على الآثار الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية القابلة للعرض والترجمة الكميّة لبرامج الضمان الاجتماعي. وعلاوة على هذا، يؤكّد التقرير على أن أحد عوامل نجاح الجهود الرامية إلى توسيع التغطية يكمن في التميز في نظام الضمان الاجتماعي وإدارته.

التطورات في توسيع التغطية في الأمريكيتين

تحققت في السنوات الأخيرة نتائج مذهلة على صعيد توسيع التغطية في الأمريكيتين والذي تمكّنت مؤسسات ضمان اجتماعي عديدة من إنجازه رغم بيئة السياسات الخارجية ذات التحديات المتزايدة. فيشهد العديد من البلدان في الإقليم مستويات تغطية تتجاوز 50 في المائة على صعيد النطاق والتغطية بالرعاية الصحية لعمّال الاقتصاد المنظم. وقد شهدت

كل من الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي عدداً من عمال القطاع الخاص ينضون تحت مظلة التغطية ونسبة زيادة تتراوح بين 60 في المائة إلى 80 في المائة بين عامي 2003 و 2013. ولعل من الأمور المشجعة أن الجهود التي تسعى إلى زيادة أعداد أولئك الذين لديهم تغطية قد سار في أغلب الأحيان جنباً إلى جنب مع الإقرار بأهمية الكفاية والتدابير ذات الصلة لتحسين جودة المنافع.

ويتجاوز تقرير الإيسا المعدلات الإقليمية ليسلّط الضوء على قصص النجاح وأيضاً التحديات المستقبلية التي يتعين على إدارات الضمان الاجتماعي الوطنية التصدي لها لضمان توحيد المنجزات التي تحققت مؤخراً ومواصلتها.

وعلى سبيل المثال، ترافقت المنجزات التي تحققت على صعيد تغطية عمال الاقتصاد المنظم وتوفير التقاعد ومزايا الرعاية الصحية لهم بتطور ملحوظ في برامج التقاعد وعلوات الأطفال غير المعتمدة على الاشتراكات بالإضافة إلى المنافع النقدية للفئات المستهدفة. وهناك أكثر من 15 بلداً في الإقليم لديها برامج تقاعد اجتماعي غير معتمدة على الاشتراكات بما فيها كوستاريكا وإكوادور والسلفادور والمكسيك وبنما. كما تعدّ بيرو نموذجاً للبلدان التي وُحّدت برامج التقاعد غير المعتمدة على الاشتراكات وتوسيع التغطية ورفع مستويات المنافع مع العلم أن بوليفيا وترينيداد وتوباغو قد عملت هي الأخرى على رفع مستويات المنافع المشمولة في برامجها غير المعتمدة على الاشتراكات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستجابات المصممة خصيصاً لتحسين التغطية لتشمل الفئات التي تصعب تغطيتها، مثل عمال المنازل في البرازيل، قد حققت نتائج مشجعة. ولتوسيع التغطية بشكل أكبر، تحول النقاش في الأمريكيتين تحوُّلاً حاسماً وأصبح يركّز على طريقة وضع الحوافز الصحيحة بحيث يتم الجمع بالشكل الأمثل بين الأنظمة المعتمدة على الاشتراكات وغير الممولة من الضرائب بطريقة مالية مستدامة. وتشمل عوامل نجاح التصميم الموضوع لتوسيع التغطية على ما يلي بالإضافة إلى الإرادة السياسية القويّة التي تكتنف هذا التوجّه برمته:

- تحسين عملية فرض تحصيل الاشتراكات من خلال مؤسسات ذات مستوى أفضل من الحوكمة.
- مرونة أعظم في تسجيل الفئات السكانية المستضعفة وأيضاً العاملين في القطاع غير المنظم.
- تغطية أوسع نطاقاً للعمّال الذين يحصلون على رواتب من خلال أنظمة الاشتراكات والمدعومة بسوق عمل منظمّ منتعشة.
- توسيع نطاق التغطية ليشمل العمّال في القطاع غير المنظم وغيرهم من الفئات المستضعفة من خلال البرامج غير المعتمدة على الاشتراكات أو على الدعم.

ولم تركز البلدان على توسيع التغطية الأفقية لتشمل أعداداً أكبر من المواطنين في إطار تعميم المستويات الوطنية للحماية الاجتماعية فحسب، بل ركزت أيضاً على تحسين الكفاية من خلال زيادة مستويات المنافع (توسيع التغطية العمودية). ولكن ربما نجد من ينتقد ويقول إن العديد من الإصلاحات قد أُدرجت في القانون وفي الأوامر الرئاسية أو وجدت دعماً لها من خلال قرارات المحاكم العليا كما هو الحال في كولومبيا. لكن، وعلى الرغم من التقدّم المحرز إلا أن ثمة فجوات مهمة ما زالت قائمة. فحتى في البلدان التي نجحت في توسيع التغطية لتشمل بعض الفئات من بين عمال الاقتصاد غير المنظم، ما زال العمّال الأكثر استضعافاً والأشدّ فقراً خارج منظومة التغطية.

حقائق رئيسية: الأمريكيتان

- واصلت البلدان توسيع التغطية وخاصة في أوساط العمّال الذين يعملون مقابل أجر. ففي أمريكا اللاتينية والكاريبية ارتفعت نسبة العمّال مقابل أجر المسجلين في أنظمة التقاعد المعتمدة على الاشتراكات من 46.1 في المائة إلى 55.4 في المائة في الفترة ما بين 2002 و 2011.
- بالنسبة للمنافع النقدية، واصلت تلك البلدان التي حققت بالفعل مستويات تغطية أعلى في بداية العقد الأول من القرن الحالي توسيع التغطية بشكل أكثر فعالية؛ وهذه البلدان تشمل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكوستاريكا وأوروغواي.
- ارتفعت نسبة التسجيل في التأمين الصحي من 54.4 إلى 66.4 في المائة في الفترة بين 2002 و 2011. ومع ذلك، تتباين جودة الخدمات التي يتم الحصول عليها بشكل كبير في مختلف أنحاء الأمريكيتين.
- تعتبر الرعاية الصحية الشاملة هدفاً مشتركاً بين بلدان الإقليم. ففي هايتي وهندوراس يفتقد أكثر من 80 في المائة من السكان إلى التغطية بتأمين الرعاية الصحية.
- في أمريكا اللاتينية والكاريبية، تسدد الأسر المعيشية في المتوسط حوالي 50 في المائة من التكاليف الصحية من الأموال الخاصة مباشرة.

ومن قبيل الردّ الموحد على المشكلة، أنشئ عدد من الأنظمة الخاصة بالعمّال العاملين لحسابهم الخاص ومؤسسات الأعمال الصغيرة غير المنظمة في الإقليم كما هو الحال في أوروغواي. وهذه الأنظمة والمؤسسات لا تيسر الاشتراك في الضمان الاجتماعي ودفع قيمة هذا الاشتراك فحسب وإنما تقدّم الحوافز الكفيلة بمواصلة هذا الاشتراك والبقاء في النظام.

وبعيداً عن البراهين المحددة على الطريقة التي تقوم بها البلدان بتصميم السياسات والحلول الإدارية الملائمة لخصائص السكان وقدرتهم على الاشتراك، يذكر التقرير خمسة عوامل أوسع نطاقاً ساهمت في تعزيز دور الضمان الاجتماعي في الأمريكيتين:

- ارتفاع مستوى الإرادة السياسية في العديد من الدول قد أدى إلى دعم أكبر للضمان الاجتماعي. وشُرعت قوانين وأنظمة مهمة كما هو الحال في الولايات المتحدة مثلاً بالنسبة للتغطية الشاملة بالتأمين الصحي بهدف تحسين التغطية بالتأمين الصحي والتقاعد.

• البحث عن آليات تمويل مستقرة وصارمة لمواجهة البيئات الخارجية المتغيرة. ففي كولومبيا على سبيل المثال، أنشئ برنامج ميور في عام 2013 وهو ممول من اشتراكات الموظفين ذوي الدخل المرتفع وأيضاً من الضرائب علماً أنه قد توسع في التغطية ليشمل 1.25 مليون شخص في السنة الأولى من عمله.

• إعادة التفكير في تصميم الأنظمة المعتمدة على الاشتراكات وتحسينها كما هو الحال في شيلي وبيرو والمكسيك. وتشتمل الإصلاحات تحسين أثر إعادة توزيع المبالغ التقاعدية وخفض التكاليف الإدارية.

• الجهود المخصصة للاتصال الابتكاري والشامل بهدف الترويج للمعلومات التي تبين استحقاقات الضمان الاجتماعي والتشجيع على نحو الأمية المالية بشكل أكبر ودعم تطوير ثقافة الضمان الاجتماعي.

• التميز في نظام وإدارة الضمان الاجتماعي لإنجاز التحسينات في جودة الخدمات وليس أقلها دعم التغطية الكافية والمستدامة.

ورغم أن النتائج إيجابية في مجملها فإن هناك عدداً من التحدّيات الحالية والمستقبلية التي لا بد معالجتها. ومن بين هذه التحدّيات: شيخوخة السكان التي تخلق مخاوف بشأن الاستدامة، والتغيير في طبيعة السكان الذين سوف تتم تغطيتهم، على سبيل المثال بسبب الهجرة المتزايدة والتقدم الذي نشهده على صعيد التحضر، ناهيك عن التطورات التي يشهدها سوق العمل والمتسم بالاقتصاد غير المنظم في جوهره بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية لمؤسسات الأعمال الصغيرة. وغياب اليقين عن المشهد الاقتصادي العالمي يشكل تحدياً آخر في هذا الإطار وخاصة بالنسبة لتلك البلدان التي تعتمد بشكل كبير على أسواق التصدير والدخل من السلع الرئيسية. كما يؤثر انخفاض المقبوضات المالية على المالية العامة والدعم الذي بالإمكان تقديمه إلى برامج الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي المدعومة وغير المعتمدة على الاشتراكات.

التميز في نظام الضمان الاجتماعي وإدارته

تدعو الضرورة أكثر من أي وقت مضى إلى إدخال تحسينات على نظام الضمان الاجتماعي وإدارته وحوكمتها وهي ترتبط مباشرة بجهود توسيع التغطية. ويشدد التقرير السالف الذكر على أن التميز في نظام الضمان الاجتماعي لطالما كان محور الأهمية وإن كانت الأسباب المؤدية إلى ذلك قد تضاعفت، وهو يتمحور الآن حول غايات متعددة.

ومن هذا المنظور، هناك أربع أولويات للعمل:

• استخدام الموارد بكفاءة أعلى، وهو أمر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للبلدان التي تواجه معوقات مالية. ويلاحظ في هذا الإطار الانخفاض العالمي في أسعار السلع والذي أثر مباشرة على الأوضاع المالية للعديد من البلدان المصدرة في الإقليم. وفي إطار الاستجابات الأوسع نطاقاً الهادفة إلى الاقتصاد في استخدام الموارد، تشهد هذه البلدان آثاراً إيجابية بفضل تحسين التنسيق بين مختلف المؤسسات والجهات ذات المصلحة (مثلاً في إكوادور) وتوحيد المعلومات والتشارك بها (مثلاً: في الجمهورية الدومنيكية).

• تحسين جودة الخدمات، بما فيها خبرة «العملاء» في أوساط السكان المشمولين بالتغطية، لضمان الدعم السياسي والعام لبرامج الضمان الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، في كندا والولايات المتحدة، يمكن طلب بطاقات التأمين الصحي عبر الإنترنت. وفي السلفادور، يمكن لأصحاب العمل تتبع دفعات الاشتراكات عبر الإنترنت بالإضافة إلى تحويل عملية تسديد الاشتراكات في سانت فنسنت وجزر غرينادين لتتم عبر الإنترنت، مما ساهم في خفض التكاليف وفي الوقت ذاته تحسين جودة البيانات المقدمة.

• تيسير الإصلاحات، ومنها على سبيل المثال إعادة التفكير في أنظمة التقاعد وإعادة تصميمها مما يتطلب نظاماً وأدوات إدارية ممتازة لضمان التنظيم الفاعل والتحليل المعمق للتكاليف والأداء (على سبيل المثال، في كوستاريكا حيث خُفّض الحد الأعلى من الرسوم المقبولة لصناديق التقاعد).

• علاقة أوثق مع المستفيدين والأعضاء المشاركين والأعضاء المحتملين من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من قنوات الاتصال المخصصة لهذه الغاية. فهناك مجموعة من المنافع المضافة للمؤسسات بفضل هذا التوجه حيث أنه يسمح بوجود ردود وأراء بسرعة وفعالية بالإضافة إلى تحسين الصورة «المميزة» لمؤسسات الضمان الاجتماعي وسمعتها. وفي أغلب الأحيان، تعتبر هذه الوسائل طريقة كفؤة للاتصال مقارنة بالوسائل التقليدية الأخرى، ومن الأمثلة على ذلك فنزويلا والتي عملت على زيادة خدماتها وحضورها عبر الإنترنت؛ ونذكر أيضاً الأداة الافتراضية التي توظفها بنما والتي تمكّن الشركات من إجراء تقييم ذاتي لمستوى المخاطر المهنية التي يتعرض لها موظفوها مما يمكنها من اتخاذ الإجراءات الوقائية. أما كوستاريكا، فقد عملت على تيسير تسجيل الحوادث المهنية وتحسين جودة المعلومات.

وتُظهر المنهجيات الابتكارية المعتمدة والمنفذة بنجاح أنه لا بدّ من تصميم الاستجابات للبيئة الخارجية المعقّدة بحيث تكون مناسبة للسياق المحلي وأيضاً تنسيقها مع تدابير السياسات العامة في مجالات أخرى مثل التعليم. وفي الحقيقة، بعض هذه التدابير، مثل المبادرات الهادفة إلى تحسين الحصول على الخدمات المصرفية والمالية من خلال استخدام التكنولوجيا المتنقلة (مثلاً: «المحفظة المتنقلة» في كولومبيا)، يحمل مضامين أوسع بكثير من مجرد تحسين الحصول على خدمات الضمان الاجتماعي.

أصبح ترجيح المحددات الداخلية والخارجية بالنسبة لنطاق وأهداف مبادرات الإصلاح يعتبر وبشكل متزايد عاملاً من عوامل النجاح. على سبيل المثال، فالتأكد من خصوصية البيانات وأمن المعلومات أصبح يستقطب المزيد من الأهمية. كما لا ينبغي أن يحدّ ترتيب الممارسات الإدارية على أساس الكفاءة من فعالية خدمات الخط الأمامي. ومن الموضوعات التي جرى تسليط الضوء عليها بشكل خاص استخدام مؤسسات الضمان الاجتماعي وعلى نحو متزايد للبيانات التحليلية بحيث تحصل على فهم أفضل للفئات السكانية التي تتعامل معها بالإضافة إلى تحديد بيانات هذه الفئات ومواقعها وتقييم آثار التدخلات بشكل أكثر دقة. ولهذا أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات وصانعي السياسات لضمان تحقيق أنظمة الضمان الاجتماعي أهدافها والمتمثلة في الآثار الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية.

وثمة مسألة أخرى أخذة بالنشوء ألا وهي الحاجة إلى تطوير آليات مؤسسية يتلخّص دورها في تقويم فعالية النظام الوطني المنسق للضمان الاجتماعي في الحفاظ على أهداف السياسات المتناسكة. وهذا هو الحال تحديداً بالنسبة للأنظمة الوطنية التي تضم في بعض الأحيان الجهات الفاعلة في السياسات الاجتماعية في بيئة سياسات مجزأة، مما يوحي بوجود تفويض مؤسسات الضمان الاجتماعي الوطنية بإجراء التقويم.

الآثار الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية للضمان الاجتماعي

يسلط تقرير الإيسا الضوء على مسألة متناقضة، ففي حين أن الضمان الاجتماعي قد أصبح وبشكل متزايد يحظى بالاعتراف كجهة فاعلة إيجابية إلا أنه يصعب في أغلب الأحيان تحديد آثاره الكلية والجزئية الدقيقة بأرقام كمية. والسبب في هذا في أغلب الأحيان هو عدم كفاية البيانات وأيضاً التفاعل والتعقيد الذي يكتنف العديد من العناصر الأخرى الموجودة على أرض الواقع مثل الفقر والمخرجات الصحية بالإضافة إلى العودة إلى العمل وخاصة عندما نعمد إلى قياس هذه العناصر. ومن الجدير بالذكر هنا أنه أحرز تقدّم على صعيد نماذج تقييم أكثر تعقيداً وتقدّمًا بالإضافة إلى تحصيل فهم أفضل للعلاقات المتبادلة بين مختلف العوامل.

لقد حملت السنوات الأخيرة رسالة رئيسية ألا وهي أنه لم يعد هناك وجود للنظرة التقليدية التي مفادها أنه لا بدّ للبلد المعني أن يحقق مستوى معيناً من التنمية الاقتصادية قبل أن يكون بإمكانه تطوير الضمان الاجتماعي، حيث أن ثمة حقيقة مثبتة بالبرهان العملي قد حلّت محل تلك النظرة التقليدية ألا وهي أن نظام الضمان الاجتماعي المصمم جيداً عنصر أساسي من عناصر التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستمرة في البلد. وعلى المستوى الجزئي، يعتبر تحقيق مستوى أعلى من أمان الدخل وتحسين إدارة مخاطر دورة حياة البرنامج من خلال المنافع النقدية وأنظمة الرعاية الصحية خطوة أولى في هذا المجال. أما على المستوى الكلي، تعتبر برامج الضمان الاجتماعي وخاصة تلك المصممة لدعم إعادة التوزيع رافعة كفوّة للتخفيف من الاختلالات وليس أقلها من خلال تحسين أمان الدخل للفئات المستضعفة التي تصعب تغطيتها بالضمان الاجتماعي.

وقد ساهم توسيع الوصول إلى تغطية ميسورة بالتأمين الصحي في تحسين الرفاهية، وساعد على الحد من التكاليف الصحية المرتبطة بالكوارث ومن ثم فقد حد من مخاطر الفقر. وساهم ذلك أيضاً في الحد من مخاطر نشوب صراع اجتماعي من خلال ضمان أن تحصل الفئات الضعيفة على الخدمات التي تحتاجها، وأن يبقى الأشخاص، الذين هم في سن العمل، نشطين اقتصادياً أو أن يعودوا إلى العمل في أقرب وقت ممكن. وكان للإصلاحات الأخيرة التي جرت في الإقليم بشأن معاشات التقاعد آثاراً إيجابية، تراعي في حالات كثيرة البعد الجنساني، فقد انتقلت الأنظمة من نهج ترتبط فيه الاستحقاقات ارتباطاً كلياً بالاشتراكات إلى نهج يعتمد على إعادة توزيع المنافع.

ومن الآثار الأخرى التي يذكرها التقرير دعم النشاط الاقتصادي المحلي من خلال التحويلات النقدية وتحسين الخيارات المتاحة للنساء من خلال توسيع التغطية بمخصصات الأسرة وتزويد الأسر بالدخل الذي يمكنها من الصمود أمام بعض الظروف المتغيرة (مثلاً: منافع التعطل عن العمل) ودعم تطوير رأس المال البشري في مختلف مراحل الحياة بالإضافة إلى استغلال إمكانيات صناديق احتياطي الضمان الاجتماعي بحيث تتمكن من الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية من الاقتصاد.

ويحدّد التقرير عدداً من المجالات التي تستدعي إجراءات ذات أولوية في المستقبل. وعلى العموم، ثمة حاجة لجمع وتحليل المزيد من البراهين على السياسات القوية. ومن ضمن المخاوف الرئيسية، فإن مستويات الاختلال في الإقليم ما زالت مرتفعة في أغلب الأحيان وتشكّل تحدياً أمام المنجزات المهمة التي تحققت ناهيك عن ضرورة وأهمية النظر بعين جاذة إلى الاختلاف المحتمل في الاحتياجات من جيل إلى آخر حيث يكون الشباب في العديد من الحالات أكثر ضعفاً من الكبار ذلك أن البطالة في أوساط الشباب مرتفعة بشكل لافت للنظر بالإضافة إلى كونها مصدراً لعدم الرضا. وفي الوقت ذاته، بالنسبة لبعض البلدان، فإن ارتفاع مستويات عدم التنظيم في سوق العمل وانخفاض مستويات نسب الضريبة إلى إجمالي الناتج المحلي ومحددات المالية العامة يعني أن الجهود التمويلية ستزداد صعوبة في المستقبل.

وتشكل البيئة الاقتصادية العالمية والإقليمية تحدياً رئيسياً ضمن السياق الذي يتناوله هذا التقرير بالنسبة للإقليم. فبعد سنوات عديدة من النمو بناء على ارتفاع وتيرة الطلب على السلع، تتأثر بلدان عديدة في الإقليم وبشكل كبير بانخفاض في الصادرات وأيضاً انخفاض أسعار السلع مثل النفط والنحاس والذي اقترن بتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي عالمياً. ولعلّ أحد المخاوف في هذا الإطار هو مدى التأثير السلبي على المالية العامة وبالتالي القدرة على تطوير عملية توسيع التغطية بالضمان الاجتماعي بشكل أكبر بالإضافة إلى كفاية المنافع.

ومع مراعاة كافة هذه العناصر، يدرج التقرير خمسة شروط لا بدّ من تحقيقها لضمان الآثار الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية للضمان الاجتماعي على المجتمعات في الأمريكيتين:

- ينبغي أن تكون الجهود الابتكارية لزيادة نسبة التغطية بالضمان الاجتماعي أولوية وخاصة تلك الجهود التي تستهدف الاقتصاد غير المنظم والتي تيسر عملية تنظيم العمل.
- نظام الضمان الاجتماعي أداة أساسية وضرورية لضمان وصول المنافع والخدمات إلى أولئك الذين يحتاجون إليها. وينبغي أن يشتمل جزء من تلك العملية على شراكة أوثق بين مؤسسة الضمان الاجتماعي والمنتفع.
- تصميم ذكي للسياسات والإصلاحات مثل تلك التي يذكرها التقرير في إطار إصلاحات نظام التقاعد الأخيرة والتي هي أمثلة مهمة على الممارسات الجيدة.
- تجسير كفوّ وواضح بين الضمان الاجتماعي المعتمد على الاشتراكات وذلك غير المعتمد عليها. ولعلّ هذا التجسير يكتمل بوجود آليات مستقرة وقوية للتمويل على مستوى مركزي.

- يجب إجراء تدخلات الضمان الاجتماعي وفقاً للتعديلات الأخرى في مجال السياسات والتشارك مع الجهات الأخرى ذات المصلحة بالإضافة إلى إدخال آليات لتقويم النتائج المتحققة في مختلف مكونات النظام. فتمكين السكان في سن العمل من الدخول إلى سوق العمل المنظم والبقاء فيه هو شرط رئيسي لتمتين اللحمة الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية علماً أن مؤسسات الضمان الاجتماعي ما زالت تعمل وباستمرار مع أصحاب العمل لضمان هذه المسألة.

نظرة إيجابية

بناء على التقدم الذي تحقق حتى تاريخه هناك أسباب تدعو إلى التفاؤل. فمن الواضح أن الإرادة السياسية القوية وتحسين التعاون التشاركي مع الجهات الفاعلة الأخرى خاصة من هي في سوق العمل يمكن أن يكونا من العوامل التي تكشف لنا الطريق إلى الأمام في هذه الرحلة. وهناك عامل دعم إضافي ألا وهو الدور الذي تؤديه الأدوات العملية المتوفرة من خلال مركز الإيسا للتميز ومنها المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن نظام الضمان الاجتماعي.

المصادر

ISSA. 2016. *The Americas: Strategic approaches to improve social security*. Geneva, International Social Security Association.

4 route des Morillons
Case postale 1
CH-1211 Geneva 22

T: +41 22 799 66 17
F: +41 22 799 85 09
E: issacomm@ilo.org | www.issa.int

الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الإيسا) هي المنظمة الدولية الرائدة في العالم، إذ أنها تجمع المؤسسات والوزارات الحكومية والوكالات الناشطة في مجال الضمان الاجتماعي. وتعزز الإيسا التميز في إدارة الضمان الاجتماعي من خلال المبادئ التوجيهية المهنية ومعارف الخبراء والخدمات وسائر أشكال الدعم لتمكين أعضائها من تطوير أنظمة وسياسات ديناميكية للضمان الاجتماعي في جميع أنحاء العالم. وقد تأسست الإيسا عام 1927 تحت رعاية منظمة العمل الدولية، وتضم أكثر من 340 مؤسسة في أكثر من 160 بلد.